



لتحمل في طياتها إضافات ذات بال ، تنبع من التصور القرآني للكون والإنسان ، وتضفي على عملية « التأريخ » لونا خاصاً ، له مقولاته الخاصة ، وملاحه المتميزة .

لقد استعمل القرآن الكريم لفظ « أنباء » ومفرده « نبأ » ، وكذلك « القصص » ، لتكون كلتاهما وعاءً لمجموعة من القضايا ذات الخطر في معنى التأريخ ودلالته .

### ( ١ )

قضية الصدق والكذب في الرواية التاريخية ، أو « موضوعية الواقعة التاريخية » هي - في الحق - أولى المشكلات التي يصطدم بها البحث التاريخي ؛ فكثيراً ما تروى عن الواقعة الواحدة روايات مختلفة ، بل متضاربة ، كل منها تدعي أنها أصابت كبد الحقيقة ، فتعترينا الحيرة إزاءها ، ولا ندري أيها هو الحق ، وأيها هو الباطل .

فهل نكون على حق حين نقول إن في التفكير التاريخي - بعامه - عنصراً ذاتياً يحول دون بلوغ الصدق المطلق ، أو « الموضوعية الكاملة » ؟

وهل نكون على حق حين نستنتج أن تلك الموضوعية ليست سوى هدف قصي يلوح في الأفق ، يأمل المؤرخون في بلوغه دون أن يبلغوه ؟

رأيت باليمن شيئاً يسمونه التاريخ ، يكتبونه من عام كذا ، وشهر كذا ، فقال عمر : هذا حسن ، فأرخوا . قارن روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ص ٢١ وما بعدها ، وأيضاً : السخاوي : الإعلان ص ٧٩ وما يليها ( نشرة روزنتال ) ، بينما يذكر الكافيحي في ( المختصر في علم التاريخ ) أن كلمة تاريخ معربة عن الكلمة الفارسية ( ماه رور ) ص ٣٣٠ ( نشرة روزنتال أيضاً ) .

وعرة ، و « تضاريس » ثقافية وعرة أيضاً ، فإذا بالنبأ القرآني يحطم أسوار تلك العزلة ، وينتشلهم من نطاقهم الضيق ، ليضعهم في مكانهم من التاريخ العالمي الشامل ؛ ويكلفهم - في مقابل ذلك - بأعباء ومسئوليات جسام ، وكان القصص القرآني أسلوباً فريداً في تحطيم تلك الأسوار في رفق وأناة .

فلنأ أن نقول إن القصص القرآني قد أضطلع بمهمته العظمى في العبرة والموعظة ، لكنه - في الآن نفسه إعلان بأن رسالة الإسلام حلقة في سلسلة ذات حلقات متعددة سائرَت تاريخ البشرية المديد ؛ بل إن هذا التاريخ لم يخلُ منها - أو من آثارها - ساعة من نهار ، وأن محمداً رسولاً قد دخلت من قبله الرسل ، وما قيل له إلا ما قد قيل للرسل من قبله ، إذن فقد أبرز القصص القرآني بتأثيره العميق أمة كانت مغمورة في زوايا الصمت ، قابعة في هامش قصي من هوامش التاريخ ، ودفع بها إلى بؤرة الضوء ، ووضعها في قلب التاريخ ، ووصلها بتاريخ الإنسانية العام بوشائج متينة العرى وثيقة الأواصر .

وبرغم أن لفظة « تاريخ »<sup>(١)</sup> لم ترد في القرآن وروداً صريحاً فإن ثمة ألفاظاً أخرى تشير إلى مضمون التاريخ ومحتوياته ، وقد استعملها القرآن

(١) يرجح روزنتال أن تكون كلمة « تاريخ » ذات أصل عربي جنوبي ، ويدعم هذا الرأي بما ذكره السخاوي « وقيل إن أول من أرخ التاريخ يعلي بن أمية حيث كان باليمن ، فكتب كتاباً إلى عمر بن الخطاب مؤرخاً ، فاستحسنه عمر فشرع في التاريخ » ؛ وقد أخرج هذا الأثر أحمد بن حنبل بسند صحيح فيه أنقطاع ، كما روي ابن أبي خيثمة عن طريق محمد بن سيرين « قدم رجل من اليمن فقال :

فالتاريخ في تقدير طائفة منهم « فعل عملي » أقرب ما يكون إلى « الإبداع الفني » ؛ فحين يُحسُّ الناس - في زمان ما - حاجتهم إلى تجسيد بعض الصور الخاصة بالماضي يعمدون إلى كتابة التاريخ ، ليعكسوا على صفحته آمالهم وآمانهم الخاصة ، والتاريخ إذن - عند هؤلاء - يلقي الأضواء على من يكتبونه ، ونستطيع أن نتخذ منه منظارا ننظر من خلاله إلى ما كان يعمل في صدورهم من آمال أو أمنيات ، أو مشاعر أو أحاسيس .

فالماضي - وفقاً لهذه الوجهة من النظر - ينكشف لكل مؤرخ « تبعا » لما يعمل في صدره ؛ وليس من المشروع ثمث أن نسأل .. أى واحدة من الروايات هي الحق ، وأياها هو الباطل ، لأن كل واحدة منها « حق » في نطاقها ، ولا يتعارض تفسيران مختلفان لواقعة واحدة « كما لا يتعارض لوحتان لشخص واحد - أو لمنظر طبيعي واحد - رسمهما رسامان مختلفان » (٣) .

وبحاول سينيوبوس - وهو أحد الثقات في البحوث المنهجية التاريخية - أن يعتذر - للتاريخ وللمؤرخين اعتذاراً يحمل في طياته اعترافاً باستحالة الوصول إلى الموضوعية المطلقة ، وأن ذلك هو قدر التاريخ المقدور الذي لا مهرب منه ولا مفر .

أقول . إن هذا الاستنتاج قد حظي بالقبول من جانب جمهرة من المؤرخين المحترفين (١) ، فهم يعترفون صراحة أن مهمة المؤرخ لا تستلزم منه التخلص نهائياً من تصوراته ومعتقداته وميوله ، لأنه - أعني المؤرخ - لن يكون بمقدوره البتة أن يعالج بحوثه بطريقة « لا شخصية » على النحو الذي تعالج به البحوث الطبيعية .

إن كل التاريخ البشري - فيما يرى هؤلاء المؤرخون - قد كُتب - بلا جدال - « من وجهة نظر معينة » أُمِلَّت كتابته على نحو ما ؛ ومهما حرص المؤرخ على أن يتوخى الدقة وأن يلتزم الرؤية ، فإنه - كما يقرر جوستاف لوبون (٢) - يعسر عليه التخلص من معتقداته السياسية والدينية ، كما يعسر عليه التخلص من المشاعر التي تسود البيئة التي يعيش فيها وحتى لو لم يتدخل المؤرخ فيقحم نفسه في تفسير الواقعة التاريخية على نحو معين ، فإن مجرد « اختياره » للوقائع أمرٌ تحوطه الريبة ، لأنه يختار من تلك الوقائع ما يتفق مع أهوائه وميوله ، حاذفاً ما لا يتفق معها

لكن فريقاً من الباحثين في المنهج التاريخي لم يرتضوا الانسياق مع تلك الموجة الارتيازية العارمة التي توشك أن تطيح بقوام التاريخ من أساسه ، فجهدوا جهداً شديداً في محاولة الاستمساك بالواقعة التاريخية كشئ ذي قوامٍ وذو كينونة ..

(٣) وولتس : المصدر السابق ص ١٥٢ وما يليها ، وأيضاً جوزيف هورس : قيمة التاريخ ص ١٠٢ - ١٠٣ ترجمة نسيب وهبة .

(١) وولتس : مدخل إلى فلسفة التاريخ ص ١٣٢ . ترجمة

د . أحمد حمدي محمود

(٢) جوستاف لوبون : فلسفة التاريخ ص ٦٩ وما بعدها .. ترجمة

عادل زعيتر .

المطابقة هو صدور الرواية من مصدر يثق العقل .  
سلفاً بصدقه فيما يقص ، وبإحاطة علمه إحاطة  
تامة .

فالتاريخ - حين يرويه القرآن علم يجمع بين  
القبلية والبعدية ، أو بين العقلية والتجريبية ، فهو  
قبلي عقلي ، لأن صدق مصدره وعلمه المحيط مبني  
على أنس من العقل السليم ، وهو تجريبي ،  
لأنه يقص علينا أحداثاً وقعت في الزمان والمكان  
على النحو الذي حدثت عليه . فصدق الواقعة  
التاريخية القرآنية - إذن - صدق يقيني مطلق  
( إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء  
علماً ، كذلك نقص عليك من أنباء ما قد  
سبق ) .

ومبعث هذه المطابقة - من رواية ثانية - أن  
مصدر الرواية القرآنية للوقائع ليس البتة بشريا  
أو إنسانيا محكوماً بعوامل البيئة ، أو نوازع  
الهوى ، أو دوافع الذات وميوها ، فهو مصدر  
« محايد » كل الحيدة تجاه اختيار الوقائع وطريقة  
روايتها ، وطريقة تفسيرها .

ومبعث هذه المطابقة - من زاوية ثالثة - أن  
تلك الوقائع الماضية مهما كانت غائرة في أعماق  
الماضي فهي - مثل الوقائع الحاضرة الراهنة .  
كلاهما مشهود لدى العليم الحكيم حاضر عنده ،  
أى أن الإخبار عن تلك الوقائع : « شهادة » عليها  
( قل أى شيء أكبر شهادة قل الله ) ( ولا تعملون  
من عمل إلا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه ،

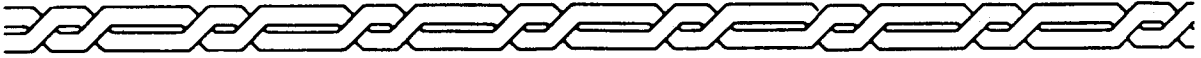
فالمؤرخ - كما يقرر سينيوبوس - يبدأ من  
الوثيقة أو الدليل ، ثم يجري سلسلة من العمليات  
النفسية التي تتم داخل ذهنه الإنساني ، الذي  
هو بطبيعة متسرع مضطرب ..

ومن هنا كانت المعرفة التاريخية - كما يضيف  
سينيوبوس - معرفة غير مباشرة ، لأنها تقوم على  
استنتاج الوقائع ، « فالوثائق هي نقطة البدء ،  
والوقائع الماضية هي نقطة الوصول ، وبينهما ينبغي  
المرور بعمليات استنتاجية واستدلالية تكثر فيها  
فُرصُ الخطأ »<sup>(١)</sup> .

ليس في الإمكان إذن أبدع مما كان ، وليس من  
المشروع لنا - والحالة هذه - أن نطمح إلى تاريخ  
إنساني يتصف بالموضوعية الكاملة واليقين  
المطلق ، وتلاشي من طريقه كل بواعث الارتباب  
وعوامل التشكك ، فلا معدي للتاريخ البشري -  
بوصفه بشريا - من التعويل على الاحتمال والظن ؛  
وقصاري ما تستطيعه مناهج البحث التاريخي أن  
توفر للتاريخ أقصى ما هو متاح له - لا من اليقين  
والموضوعية والصدق المطلق - بل من الرجحان  
وغلبة الظن ؛ وينبغي علينا إذن أن نتقبل التاريخ  
بكل ما يعتوره من ثغرات ونقائص ، وأن  
لا نتطلب منه أكثر مما تسمح به طبيعته الشائكة .

يضع النبأ القرآني قضية التاريخ - منذ  
البداية - وضعا مختلفاً ، فالرواية القرآنية للوقائع  
تطابق تلك الوقائع تمام المطابقة ، ومبعث هذه

(١) سينيوبوس : المدخل إلى الدراسات التاريخية ص ١٩ ،  
وأبضا ص ٦٧ - ٦٨ ترجمة د . عبد الرحمن بدر .



وما يغرب عن ربك مثقال ذرة في السموات  
ولا في الأرض ) .

ومبعث هذه المطابقة - من زاوية أخيرة - أن  
الوقائع التي تتناولها الرواية القرآنية لا تقتصر على  
الوقائع الخارجية ، الكونية منها أو الإنسانية ، بل  
إنها تتناول ما يمكن تسميته بالوقائع النفسية ،  
فالتوايا الباطنة ، والمشاعر الخفية ، والوجدانات  
العميقة تحتل مكانها في تحريك الوقائع الخارجية ،  
وبهذه الرواية المتكاملة للواقع - الخارجية منها  
والداخلية - لا يصبح ثمة مكان للصدفة  
أو الاتفاق في التاريخ .

فعندما نتأمل النبأ القرآني بصدد طوفان نوح  
عليه السلام - على سبيل المثال - نجده يقص علينا  
في البداية ما أظهره قوم نوح من تعنت ومكابرة ،  
رفضاً لمحاولاته الدائبة في سبيل نصحتهم  
وهدايتهم .

حينئذ تحين لحظة الجزاء ، فيصدر الأمر الإلهي  
إلى الأرض أن تفور بمائها ، وإلى السماء أن تهطل  
بوابلها ، وحين تنتهي المهمة التي أناطتها الإرادة  
الإلهية بالطوفان يصدر الأمر الإلهي مرة أخرى إلى  
الأرض ( يا أرض ابلعي ماءك ) وإلى السماء  
( ويا سماء أقلعي ) .

هذا الحدث الكوني العنيف النادر الوقوع يرويه  
النبأ القرآني من خلال أسبابه وبواعثه ، فإذا هو  
« معقول » رغم عنفه ، « منطقي » رغم شذوذه  
عما ألف الناس من سكون الكون وهدوء  
الطبيعة ، وإذا هو « جزاء » « ورد فعل » ، وإذا

هو يؤدي مهمته الموكولة إليه ، ثم ينسحب طيعاً  
خاضعاً .

ولو أن واقعة الطوفان هذه قد تكفل بروايتها  
مؤرخون من البشر لبدت وكأنها حادث شاذ ،  
غائر في مجاهل التاريخ السحيق ، حادث يكتنفه  
الغموض وتحف به اللامعقولية ، ومن جهة ثانية  
فإن الرواية التاريخية البشرية لواقعة كهذه لا بد أن  
تكون « أحادية الرؤية » بمعنى أنها تحكي ما رآه  
الناجون من أمواج الطوفان العاتية ثم روه ، دون  
أن تحكي لنا شيئاً عن الجانب الآخر من أحداث  
الواقعة ، أعني ما حدث للهالكين قبل وأثناء  
الغرق ، فالرواية التاريخية لمثل هذه الوقائع - حتى  
إذا سلمنا بحياها وصدقها ووثاقها - إنما تمثل  
وجهها واحداً من الوجوه العديدة للحدث ،  
ولا تجسد « المشهد العام المتكامل » لجوانب  
الحدث التاريخي ، لدى كل الأطراف التي ضربت  
فيه بسهم .

وجتى هذا الجانب الواحد لا يتمثل فيه  
إلا السطح البادي من الأحداث ، أما ما يدور في  
سرائر النفوس ، ويعتمل في خلجانها فهيات أن  
تمتد الرواية التاريخية إليها ؛ لأن شهود هذه  
الواقعة - واقعة الطوفان الذين يتكفلون بروايتها  
فيما بعد - قد كانوا ماثلين فيها ، عرضة لأن  
يصيبهم عذاب الطوفان ، فهم إذن مستغرقون في  
ذواتهم كل الاستغراق ؛ فإذا حانت منهم إلتفاتة إلى  
الآخرين ، فأكبر الظن أنها إلتفاتة عابرة ، لا تكاد  
تعدو السطح البادي إلى ماوراءه .

الجانب الآخر ، بل الآخرون جميعاً - بالنسبة



لأولئك الشهود - إذن « غيب » ، كما أنه « غيب » بالنسبة لنا نحن الذي أعقبناهم بأزمته متطاولة لا يعلم سوى الله عدها ، ومن هنا ينبه القرآن الكريم إلى أن ما يرويه إنما هو « من أنباء الغيب » ، فهو من أنباء الغيب للبشر جميعا ؛ حتى بالنسبة للمعاصرين لحدوث تلك الأنباء ، الذين إن أدركوا جانباً منها فاتتهم جوانب أخرى .

ويشتط بنا الخيال ، فنتصور البشرية عارية عن هذا السجل الموثق ، فنتصورها آتخذ نبتاً غريباً منبث الجذور ، حاضراً بغير ماض ، لقول هذا ونحن نعرف أن ما لآدى البشرية من تاريخ مكتوب لا يكاد يتجاوز قرونا معدودة ، وما قبل تلك القرون - أعني ما يطلق عليه « مرحلة ما قبل التاريخ » مجال خصب فسيح للخيال الجامع ، والظنون المجنحة ، والتخرص على غير هدى .

فيسبب فقدان الوثائق - كما يقول سينيوبوس بحق - « صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبداً » <sup>(١)</sup> ، والتاريخ المدون - كما يقول جوردون تشايلد - « لا يتناول سوى فترة تمثل جزءاً من مائة جزء على الأكثر من الزمن الذي كان الإنسان فيه ناشطاً على وجه الكوكب » <sup>(٢)</sup> .

(٢)

« اتصال أبعاد الزمان » هو المحور الثاني من محاور الاهتمام في النبأ القرآني ... من خلال هذا

النبأ يتجسد أمام البشرية ماضيها القصي ، الغائر في أعماق الحجب ، ولجج الغيوب ، وبوساطته توضع البشرية يديها على سجل موثق لتاريخها ، تتصل فيه بال بدايات البعيدة ، وبمعالم الأحداث الجسام خلال سيرها المتواصل ، وبواسطته أيضاً تنفسح مجالات الإدراك والوعي البشريين ، وتتسع دائرتهما .

يبد أن اتصال أبعاد الزمان هنا لا يعني اتصالها في الزمان الطبيعي الخارجي ، فهذا مالا حاجة به إلى إشارة ، وإنما هو اتصالها داخل الوعي البشري وفي عمق نسجه الحي .

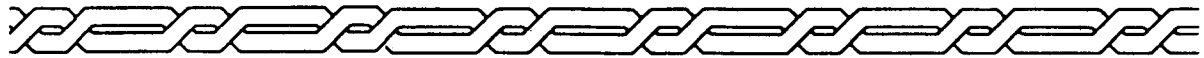
إن النبأ القرآني يحذرنا من الانحصار في أى بعد من أبعاد الزمان الثلاثة ، وإغفال بقية الأبعاد ، مؤكداً أن الصيرورة التاريخية الحقة تمثل « خطاً مستقيماً » ، تواصل به وحدة أبعاد الزمان توأصلاً حقيقياً ، فوراءنا ماض ، نتمثله في وعينا الحاضر ، فنقوم به سير المستقبل فمن ينحصر في البعد الماضوي وحده ، يقع أسير التقليد ، فريسة الاعتىساد ، ويصبح همه محصوراً في اتباع المؤلف ، مُوصداً عقله ووجدانه أمام الحق ، حتى لو كان حقاً صراحاً لا شائبة فيه « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزا الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ) .

ومن ينحصر في البعد الحاضر وحده ، غير ملتفت إلى عبرة الماضي ودرسه ، ولا مستشرفاً إلى رؤية ما هو أبعد من طرف أنفه ، يتوقف ، ثم

(١) سينيوبوس : المصدر السابق ص ١٣١ .

(٢) جوردون تشايلد : ماذا حدث في التاريخ ص ١ ، ص ٢١

ترجمة د . جورج حداد .



المجرد ، وينظر إلى أسانيدها ووثائقها وكأنها نص ماضيا شاحباً لا علاقة له بحاضره ، أو كأنها قضية لا تمس شيئاً من واقعه المكين الرتيب ، ولا تحرك أمواج المياه الراكدة على سطح حياته ..

كلا . فإن التصور القرآني ليضع قضية التاريخ في مركز مهيب من الأحداث الكونية لأنه يعلق عليها قضية المصير النهائي الشامل للإنسان الفرد ، وللنوع الإنساني بأسره .

على أعمالنا الراهنة وسلوكنا الحاضر يتأسس المصير ، هكذا كان الميزان ، وهكذا يكون . وواقائع التاريخ خير شاهد ، وحينئذ يضع النبأ القرآني الواقعة التاريخية أمام أبصارنا ، لا لكي لنشاهدها من بُعد ، وكأننا في مأمن منها ؛ بل إنه ليغرسها غرساً في تيار الوعي الشعوري لدينا ، فإذا بها تحفر في وجداننا أخاديد وأغواراً عميقة ، إنها « واقعة مصير » تمسنا في صميم ذواتنا وجوهر وجودنا .

وبهذا الاتصال بين أبعاد الزمان في عمق الشعور الواعي تصبح الدار الآخرة ضرورة لا محيص عنها لهذه الدار الأولى ، ويصبح امتداد التاريخ حتى يشمل تلك الدار الآخرة أمراً جوهرياً للحفاظ على « معنى » التاريخ ، وجدّيته ، وأحقّيته .

الدار الآخرة إذن ، « ومن هذه الزاوية التاريخية » ، هي النهاية المنطقية المعقولة التي تجعل أمر العالم جداً لا هزل فيه ، وتصور « المعنى » الأساسي للتاريخ . بل وللوجود كله من العبيّة واللامعقول ، وإنكارها يعني في صميمه إبطالا

يركد ، ثم يأسن ، إنه يقع أسيراً ، ولكن للحظته الراهنة ، عبداً ، ولكن لمطالب الساعة التي يعيشها ( وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ) .

ومن ينحصر في البعد المستقبلي وحده دون أن يعمل له في ماضيه وحاضره ، يقع فريسة للخيال والوهم والأمل الكاذب الخواء ؛ فأى مستقبل هذا الذي لا يكون مؤسساً على عمل الماضي وجهد الحاضر ، وعلى نوعية القيم والسلوك التي تسودها ؟

هكذا تتصل أبعاد الزمان في القرآن الكريم ، بينما يقف الإنسان في بؤرة المركز من تلك الأبعاد . لو أغفل الماضي ونبذه ظهرياً لَبَثَرَهُ بترأ من وعيه العاقل ، ولانفصمت بذلك شخصيته ذات الامتداد الشعوري الواعي ، وهذه هي نقطة البداية لِمَطِّطٍ من الانحراف عن الصراط السوى ، ومن ثم يجهد النبأ القرآني جهداً كبيراً يستحث به الغافلين المخدوعين أن يسيروا في الأرض ، فينظروا كيف كانت عاقبة الذين من قبلهم .

ولو أغفل البعد المستقبلي لهذه الحياة الدنيا ، وهو الدار الآخرة - لانفصم كيان شخصيته ، ذات الامتداد الشعوري الواعي . وهذه ذروة الانحراف التي يركز عليها النبأ القرآني ، فيجعل قضية البعث والحساب مناط اهتمامه ، ويربط بين الواقع المشهود وبين البعث والحساب برباط متين لاتنفصم عراه .

بهذا الاتصال بين أبعاد الزمان في عمق الشعور الواعي تخرج قضية التاريخ عن كونها مجرد « دراسة » يتناولها الإنسان بمشروط التحليل

الشعور الواعي تُصْطَلَحُ أفعالنا اليومية العابرة  
بمسحة أخلاقية عميقة ، ويحيا معنا اليوم  
الآخر - بأبديته ولازمانيته - كما يحيا معنا  
ماضي الإنسانية القصي ، وبهذا يدخل « الأبدى »  
في نسيج « الزمان » ، يحكم مسيرته ، ويضفي  
عليها القيم ، ويصونها عن العبث ( أفحسبتم أنما  
خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون ) .

إمتداد التاريخ وشموله للبعد المستقبلي إذن ليس  
« مسلماً خاطئاً » كما يدعي روزنتال ، بحيث  
« أُخْرِ في قيمة التاريخ باعتباره تفكيراً في العوامل  
الواقعية ومؤثرات الحياة الإنسانية » ؛ فتاريخ  
المستقبل - كما يضيف روزنتال - « لن يستطيع  
استثارة التفكير التاريخي ، لأنه يعوزه التنوع ،  
ولأنه يتركز بصورة جامدة حول حقائق  
محدودة » <sup>(١)</sup> .

ومصدر الخطأ في تفكير روزنتال أنه خلط بين  
تحديد النبأ القرآني للجزاء الأخروي تحديداً قاطعاً  
لا سبيل فيه إلى التغير والتبدل ، أو التنوع على حد  
تعبيره ، بين الحرية التي أضفاها ذلك النبأ على  
الأفعال الإنسانية في الماضي ، وفي الحاضر ، وفي  
المستقبل . أعني أنه خلط بين « حتمية الجزاء »  
« وإمكانية الفعل » ؛ ويستطيع المرء أن يدرك في  
جلاء أن حتمية الجزاء الأخروي - خيراً مقابل  
الخير ، وشرّاً مقابل الشر - لا تُصادر البتة حق  
الإنسان في اختيار أحد البدائل الكثيرة المتنوعة ،  
والمتاحة للفعالية البشرية . كما أن حتمية الجزاء  
الأخروي لا تضعف إستشارة التفكير التاريخي ،

لمعقولة التاريخ ، وتجريداً لأحداثه من المعنى  
والمضمون ، ومن ثم فليس صدفة أن يطلق القرآن  
الكريم على منكري الدار الآخرة نعتاً حقيقياً  
بالتأمل ، إنهم « المبطلون » ( ويوم تقوم الساعة  
يومئذ يخسر المبطلون ) .

فليس الحديث عن الدار الآخرة - كنهاية  
لصيرورة التاريخ - إقحاماً لعصر غريب على هذا  
التاريخ ، لأن الدار الآخرة هي « المعيار » الذي  
يضبط الوقائع ويمسك شتاتها عن التفرق ،  
ويضمها جميعاً في منظومة واحدة ، هي « الميزان »  
الثابت في خضم الأحداث المتناثرة . وليس  
الحديث عن الدار الآخرة - كنهاية لصيرورة  
التاريخ - حديثاً عن غاية متعالية أو قضية ،  
أو غريبة عن نطاق التاريخ الحي الذي يحياها البشر ،  
ويتفلسفونه ، ليس حديثاً عن نهاية - موجودة  
هناك - على البعد البعيد ، مبتورة الوشائج بحاضر  
الأيام والليالي .

هكذا يظن الغافلون المبطلون ، أولئك الذين  
ينكرون الآخرة ، فيبترون بذلك : البعد المستقبلي  
من التاريخ ، ويتعلقون داخل جدران الحاضر  
الرتيب ، فلا يستشرفون إلى ما وراء الأسوار  
الصفيفة الكثيفة لحاضرهم الضيق ، ويتحول  
حاضرهم هذا إلى هوة سحيقة يهون فيها إلى غير  
قرار ، وتلك هي هوة الغفلة ( لقد كنت في غفلة  
من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم  
حديد ) .

وبهذا الاتصال بين أبعاد الزمان في عمق

(١) روزنتال : علم التاريخ عن المسلمين ص ٣٩ وما يليها .



أيضا لا يسعى التاريخ إلى ماهو « كلي » ، لأن « علم » التاريخ لا ينتهي إلى معرفة عامة ، بل إلى معرفة حقائق مفردة (١) .

أجل .. إن التاريخ ينبغي أن يكون حيا مشخصا في ذهن المؤرخ ، بل في أذهان الناس جميعا ، فإلى هذه الغاية عينها يهدف التصور القرآني ، لكيلا يضحى التاريخ مجرد سرد شاحب حاوٍ لوقائع بعيدة نائية ؛ بل يضحى كيانا مفعما بالحياة ، زائرا بالحركة ، ومن أجل هذا يطلب منا القرآن أن نسير في الأرض التي حدثت فوقها الوقائع ، فنرى بئرا معطلة هنا ، فنتمثل من كانوا روادها من الأحياء ، ونرى قصرا مشيدا هنا لك ينمي من بناءه ومن عمره ، فتنبض الأحداث والوقائع بالحياة من جديد .

لكن هذا التشخيص والحياة والفردية لا يعني البتة - كما انتهى كروتشة - أن لا مكان للكلية أو العمومية في التاريخ .

حقا إن الواقعة شخصية ، وفردية ، وخاصة ، ولكن « المعنى » الكامن وراءها ليس جزئيا محمدا ؛ بل هو معنى كل عام يصدق على سمات وخصائص يمكن أن يشترك فيها طائفة أو طوائف من البشر في كل زمان ومكان .

وبذلك لا يكون للتاريخ في القرآن ذلك المضمون الذاتي المثالي المفرط في الذاتية والمثالية ، كما هو الحال لدى كروتشة وكل أتباع المذهب المثالي في فلسفة التاريخ .

بل إنها تعمل على ترشيد الاختيار الحريين البدائل ، ليصير اختياراً متبصراً لا يضرب في المجهول على غير هدى .

وإذا كان النبأ القرآني قد حسم أمر الجزاء ، وجعله ضربة لازب ، فإنه - من ناحية أخرى - قد أكد أن التنوع في الفعاليات البشرية أمر حتمي ، وجعله ضربة لازب هو الآخر ، فلا بد أن يتقبله المرء في غير حسرة أو حزن أو أسف ( فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ) ( فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا ) ( ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ) .

(٣)

في جعبة الذات الواعية ينبغي إذن أن تتجمع أبعاد الزمان الثلاثة ، والتاريخ إذن ينبغي أن يكون ماثلا في تلك الذات ، حاضراً لديها ، معاصراً لها في كل آن ، أي أن « التاريخ كله - ماضى منه وما يستقبل - تاريخ معاصر » .

فلنعط لأنفسنا الحق في استعارة هذه العبارة الأخيرة من الفيلسوف الإيطالي « كروتشة » ، ولكن على أن نفهمها فهما مختلفاً ، وننتهي منها إلى نتائج مغايرة .

إن موضوع التاريخ - كما يرى كروتشة - ليس هو الماضي فحسب ، بل هو الماضي الذي يصبح حياً في ذهن مؤرخ يعيش في الحاضر ، وهكذا يصير التاريخ « حذساً » وليس مجرد « فكر » ، وهكذا

(١) وولتس : مدخل لفلسفة التاريخ ص ٥٣ - ٥٥ .

أما أولئك الذين يتصورون الإنسان كائناً زئبقياً لا يقر له قرار ، متغيراً أبداً ، ومتبدلاً دوماً فَهَمْ يُفْقِدُونَ - بنفس الدرجة - إحساسهم بالتاريخ ؛ لأنهم يُفْقِدُونَ التاريخ نفسه كل معنى له أو مضمون .

يقول كولنجوود « إن التاريخ هو علم الطبيعة الإنسانية ، وأن الطريق الصحيح لبحث العقل هو أسلوب البحث التاريخي <sup>(١)</sup> .

فهل تقوم طبيعة إنسانية إلا إذا كان في الإنسان ذلك « الأساس الثابت » بجوار العوامل المتغيرة المتبدلة ؟

إنه لَفي ذلك « الأساس الثابت » يكمن الأساس المنطقي لمثل هذه الطبيعة الإنسانية ، والأساس المنطقي لقيام كيان التاريخ ، والأساس المنطقي لوجود « المعنى » المتكرر ، « والنسق » الذي يُعَادَ على اختلاف الزمان والمكان ، وتعدد الشخصوس ، واختلاف العوامل الهامشية والسطحية والظاهرية .

على أن لهذا الأساس الثابت أساساً ميتافيزيقياً إسلامي اللحمة والسدى ، وأعني به « واحدة الفاعل » .

فالله تعالى هو وحده مصدر ذلك « المعنى » العام الذي يتكرر على اختلاف الأزمنة والأمكنة والشخوس ، هو وحده فاعل الجزاء المترتب على تلك الأحداث التي حدثت ؛ فالذات الإلهية

وبعبارة أخرى فإن النبأ القرآني - كما نفهمه - يستحثنا أن نتمثل أطلال السابقين ، وبقايا الدارسة ، نتمثل غدوهم ورواحهم ، وما يعتمل في نفوسهم من خير أو شر ، وبذلك نصل إلى معرفة جد فردية ، وجد شخصية بهم ؛ ولكن هذا لا ينبغي الجانب الآخر تماماً ، أعني لا يحول دون إمكانية تكرار السمات والخصائص التي تحويها تلك الواقعة الفردية الشخصية ، وحيث تكون النتيجة هي ذات النتيجة ، والمعنى هو نفس المعنى .

إننا لا نقول بأن الحادثة الفردية الشخصية تتكرر وتعيد نفسها بكل جوانبها : الجليلة والهامشية على حد سواء ؛ ولكننا نقول بأن « المعنى » أو « النسق » قد يتكرر ، بل لا بد أن يتكرر ، وإلا لما قامت للتاريخ نفسه قائمة .

إن فكرة التاريخ - في صميمها - لا يقوم لها كيان إلا إذا افترضت في الإنسان « أساساً ثابتاً » على نحو ما ، وافترضت ديمومته واستمراره في الزمان الممتد ، وبدون هذا الافتراض الجوهرى لا تقوم للتاريخ قائمة ؛ لأن انتفاء الثبات والاستمرار يعني - ببساطة - أننا نتحدث عن « أجناس » شتى من البشر ، قد تَقَطَّعَ بينهم . فلم يُعَدَّ بعضهم ينتمي إلى بعض ، ولَا بعضهم ينحدر عن بعض ، ويعني - ببساطة أيضاً - أننا لا نتحدث عن جنس بشري واحد ، يحمل ماضيه على كاهله ، وهو يسرع الخطأ صوب المستقبل .

(١) كولنجوود . فكرة التاريخ ص ٣٦٣ - ٣٦٨ ترجمة بكير

عامة ؛ بل هو علم مشخص ، ينتهي إلى وقائع مفردة لا سبيل فيها إلى العمومية بوجه من الوجوه .

هذه الغاية التي يرنو المثاليون إلى بلوغها لا تجدي فيها المعرفة المنطقية البرهانية نفعاً ؛ لأنها تحتاج إلى معرفة من لون آخر ، معرفة حدسية باطنية ، نحيا فيها الماضي كما كان يحياه أصحابه ، ونتعاطف بمشاعرنا مع أفكارهم ورؤاهم ومعتقداتهم وظروفهم .

على هذه الأسس يرفض المثاليون وجود « قوانين » في مجال التاريخ رفضاً حاسماً ، ويعتبرون كل محاولة في هذا المضمار محاولة مقضيا عليها بالإخفاق الذريع ؛ فطبيعة التاريخ من نظرهم تأتي وجودها .

أما أولئك الذين يقحمون على التاريخ مثل هذه القوانين فهم - من وجهة النظر المثالية - يضحون - في مقابل ذلك - بعنصر « المبادأة » في الفعل الإنساني ، كما أنهم يضحون - في مقابل ذلك أيضاً - بما ينبغي أن يتميز به الفعل الإنساني من « جدة » .

إن وجود تلك القوانين يلائم عالم الطبيعة الفيزيقية حيث تسيطر مقولة العلية الخارجية التي لا تتخلف ؛ أما التاريخ الإنساني فإنه - بما أنه إنساني - يتأني على مثل تلك القوانين ويرفض وجودها .

وتذهب ثنائية المدرستين ، وهي المدرسة الوضعية - إلى الدفاع الحار عن الوحدة المنهجية للعلوم ، فمنهج التاريخ لا يختلف البتة عن مناهج

بوجدانياتها ووجدانية فعلها هي « الضمان الميتافيزيقي » لأن يكون المعنى واحداً ، والنسق عاما ، برغم اختلاف الزمان والمكان ، وتعدد الشخص والظروف ( أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كانت عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها ) .

( ٤ )

ذلك المعنى الواحد . أو النسق العام هو ما يعبر عنه النبأ القرآني بلفظ « سنة » ، وجمعها سنن ، ومعناها الطريقة والسيرة ..

ويتكرر استعمال هذا اللفظ - مفرداً وجمعاً - كلما تكرر الحديث عما لحق بالأمم السابقة من جزاء ، قد يختلف في مظهره وطريقة حدوثه ودواعيه ؛ ولكن وراء هذا الاختلاف تواصل واستمراراً ، فهي سنة الله ، ديمومتها مستمدة من ديمومته ، وعدالتها فيض من عدله ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً .

والأمر الذي يلفت النظر حقاً - في هذا الصدد - أن النبأ القرآني لا يستعمل مصطلح « القانون » ، ذلك المصطلح الذي ثار حوله جدل عنيف بين مدرستين متعارضتين في التفكير التاريخي ، تحتذي أولاهما المنهج المثالي في المعرفة بعامة ، ثم تطبقه في مجال التاريخ ، وتحتذي ثانيتهما المنهج الوضعي في المعرفة بعامة ، وتطبقه على هذا المجال أيضاً .

أما أولى المدرستين فتري أن التاريخ ليس علماً مثل سائر العلوم ؛ بل هو علم له وضعه الخاص ، فهو ليس علماً مجرداً ، ينتهي إلى حقائق كلية



هذا التحليل اللغوي الدقيق يشمل أبعاداً ثلاثة ؛ فالبعد الأول هو مضمون الأحداث التاريخية ومحتواها الواقعي ، وهو ما عُبر عنه « بالسيرة » ، والبعد الثاني هو النسق أو الإطار الذي يتشكل ذلك المضمون وفقاً له ، وهو ما عُبر عنه بالطريقة ، والبعد الثالث هو الغاية التي تتجه عنها الأحداث صوبها وتقصد إليها ، وهو ما عُبر عنه بالوجه « أو » بالمقصد .

هذه الأبعاد الثلاثة يحتويها المصطلح القرآني « السنة » : ملتزمة مجتمعة ، لا ينفصل بُعد منها عن بقيتها إلا بضرب من التحليل الذهني المتعمّل المقصود .

فالسنة - وفقاً لهذا التحليل - تدلنا على كثرة من الأحداث التاريخية منتظمة في نسق ، وملتزمة في وحدة ، ومتجهة صوب غاية ، وبهذا لا تكون « السنة » عنصراً غريباً وافداً على الوقائع والأفعال البشرية أقحم عليها إقحاماً ، لأن السنة هي نسج الأحداث التاريخية وكيانها الحي ؛ بل إن الأحداث قد سارت منذ البداية وفقاً لتلك السنة وفي إطارها وسوف تنتهي إلى الغاية وفقاً لتلك السنة وفي إطارها . إذا سارت الأحداث والوقائع في طريق معين ، وتوجهت اتجاهها خاصاً انتهت إلى غاية ملائمة لسيرها ، ونهاية مناسبة لإتجاهها ؛ هكذا تكون السنة ؛ لا تفرض على الأحداث أن تتخذ طريقاً محتماً ، أو تتجه اتجاهها لازماً ، ولكنها تعرض

العلوم الطبيعية ؛ إذ أن كلاهما يعتمد - من حيث المبدأ - على نفس الطرق الأساسية في التصورات العامة والمعرفة البرهانية الكلية ، وصولاً منها إلى القوانين العامة .

إن الغاية التي يطمح إليها المؤرخون في دأب ومثابرة هي اكتشاف « قوانين » حركة المجتمع ، تماماً كما كان نيوتن وكبلر يسعيان إلى اكتشاف « قوانين » الحركة الفلكية والفيزيائية ، مع فارق واحد فقط ، هو أن المؤرخ لا يصرح بتصريحاً مباشراً بالتعميمات والقوانين التي يرجع إليها ، كما يفعل عالم الطبيعة (١) .

إذا ولينا وجوهنا شطر النبأ القرآني فسنجد أنه يستعمل مصطلح « سنة » ، وجمعها « سنن » ، بدلاً من مصطلح القانون .

وليست المسألة - في جوهرها - هي مسألة استبدال لفظ مكان لفظ ، وإلا لكان الخطب ؛ ولكن استعمال القرآن لمصطلح « السنة » يتضمن جوانب أكثر عمقاً ، وأمسّ رحماً بالواقعة التاريخية ، من حيث كونها مظهراً للفعالية الإنسانية ، بما ينبغي لها من مبادأة وجدة ، وحرية واختيار .

فما معنى السنة ؟

السنة - فيما يقول اللغويون - هي « السيرة والطريقة ، ويقال امض على سنتك ، أي على وجهك ومقصدك » (٢) .

جوستاف لوبون : المصدر السابق ص ٥٦-٦٦ .

(٢) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٤٠٩

ج ٢ ، وأيضاً : ابن منظور : لسان العرب ص ٨٩ ج ١٧

(١) مظهر الدين صديقي The Quranic concept of History.

p.195-196 وأيضاً : كارل بوبر : عقم المذهب التاريخي ١٤٦

وما يليها ترجمة د. عبد الحميد صبرة .

وأيضاً : وولتس : المصدر السابق ص ٥٣-٦٠ ، وأيضاً :

تشكيله - فعلاً وجزاء ، سلوكاً وعاقبة - على النحو الذي يريد ، لأن الجزاء محدود ، والعواقب محتمة - ؛ هذه « سنة » الله ، ولن تجدها تبديلاً ولا تحويلاً .

( ٥ )

السنة إذن هي المنهاج الذي تسير وقائع التاريخ وفقاً له ، فهي مغروسة في قلب الوقائع وفي نسيجها الباطن ، وليست مفروضة عليها مقحمة فيها .

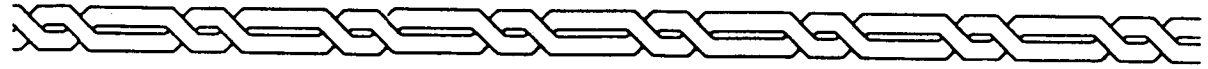
لكنها ليست بادية ظاهرة تنالها الأعين في تراخ وتكاسل ؛ بل إن إدراكها يَتَطَلَّبُ تضافراً للقوى الإنسانية المدركة ، حتى تتمكن من التعرف عليها ، ومن استنقاذها من ركام الأحداث التاريخية الحاشدة التي يختلط فيها اللب بالقشر، والجوهري بالهامشي .

والتعرف على « السنة » وإدراكها ، عملية ذات امتدادين : امتداد أفقي ، يتمثل في النظرة الشاملة إلى مسار التاريخ الإنساني كله ، وهو ما عبّر عنه النبأ القرآني « بالسير » ، وامتداد نحو العمق ، يتمثل في التبصر الواعي « بالكيفية » التي حدث بها ما حدث ، ثم مسبباته ودواعيه ، ثم نتائجه القريبة والبعيدة ، وهو ما عبّر عنه النبأ القرآني « بالنظر » . أما الامتداد الأفقي ، فيتمثل في السير والتجوال في طول الأرض وعرضها ، ثم تتبع الأحداث على طول الزمان وعرضه - إن صح مثل هذا التعبير ؛ وبذلك تصبح عملية السير نوعاً من الملاحظة والمشاهدة - يقوم بهما المؤرخ - لموضوعات ومجالات شتى ( فكأين من قرية

لها جزاء ، وتحتم عليها نهاية .

إن الرؤية القرآنية واضحة في التفرقة بين عالم الطبيعة وعالم الإنسان ، ومن الخطأ البين التسوية بينهما على نحو ما فعل الوضعيون ، ففي عالم الطبيعة تسود الحتمية والجبرية ، فيتوفر - من ثم - للقوانين من الدعائم والأسس ما تنهض عليه ؛ فتأمل معي كيف يصور القرآن العلاقة بين الكواكب كما قدرها الباري الحكيم ( لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ) فإذا أنت أمام التقدير الحاسم الذي أبرم أمره إبراما ، وإذا أنت أمام « عالم الأمر » الذي لا يملك سوى أن يصدع وأن ينصاع للأمر ، بداية ونهاية ، فلا تملك الشمس أن تدرك القمر ، ولا يملك الليل أن يسبق النهار ؛ فكل قد حُدّد له نطاقه ومداره ، والكيان الكوني مرهون في بنائه بهذا النظام المحكم الدقيق ؛ وحتى حين « تشذ » بعض الظواهر في نظام الطبيعة ، فإنها تشذ على نحو « مُقْتَن » ، محدد البداية ، محتوم النهاية .

لا جرم أن عالم الإنسان مختلف عن هذا العالم ، حيث يتوفر قدر كبير من حرية الفعل ورحابة الاختيار ؛ فأمام الإنسان بدائل شتى من الأفعال يمكن أن يمارسها ( مَنْ أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها ) ، وفي داخله عالم معقد من النوايا الباطنة التي تتداخل فيها الإرادات والرغبات على نحو فريد ، لا يتمحص حق التمحيص إلا لدى علام الغيوب ، بيد أن هذا لا يعني أن عالم الإنسان بلا قيود أو ضوابط أو حدود ، وأن للإنسان الحرية في



أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبشر  
معطلة وقصر مشيد ) .

فتلك أبنية خرت سقوفها وتصدعت أركانها ،  
وأضحت ربوعاً خربة تبكي العمار والزوار ،  
وتستجيش العبرة والذكرى ، وتلك آبار وينابيع  
كانت ملتقى الورداء يضجُّون حولها  
ويصطخبون ، وإذا بها وقد خلت من الورداء ،  
وإذا بها تنقلب إلى موات مهجور ، صامت صمت  
القبور ، وهذه قصور مشيدة أفقرت من كل أثر  
للحياة والأحياء ، فلا يرى من يجوس خلالها سوى  
الأطياف والأظلال والأشباح ؛ وهذه « الوثائق »  
ليست وثائق ميتة جامدة ، بل هي « وثائق » حية  
شاخصة موحية ، برغم ما انتهت إليه من خراب  
موحش . وسكون مطبق ، وصمت كتيب .

فعملية السير - وإن كانت في صميمها نوعاً  
من الملاحظة والمشاهدة - غير أنها ليست مجرد  
استقبال سلبي آلي تكراري ، بل هي - في جوهرها -  
نوع من الإصغاء الإيجابي لنبض الأحداث  
التاريخية ، وإيقاعها المتميز ، تتضافر فيها وسائل  
الحس وملكات العقل والإدراك بأسرها ، فلا  
تفصل فيها قوة البصر عن قوة السمع ، ولا قوى  
الإحساس مجتمعة عن قوى التعقل مجتمعة ، بل إن  
المرء ليقوم بعملية « السير » باعتباره « كلاً »  
موحداً تمتزج قواه جميعاً ، وتتركز فيما يشاهده  
ويلحظه ( أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم  
قلوب يعقلون بها ، أو آذان يسمعون بها ، فإنها  
لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في  
الصدور ) فالسمع الحقيقي ليس مجرد السمع  
بالأذن الظاهرة ، كما أن البصر الحقيقي ليس مجرد

الإبصار بالعين الظاهرة ، بل السمع والبصر  
الحقيقيان هما اللذان ينفذ منهما نور المعرفة إلى باطن  
الذات ، فتمتزج الذات - باطنها وظاهرها -  
بموضوع المعرفة في تيار معرفي واحد .

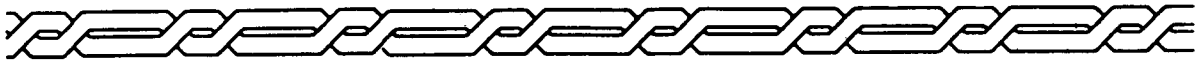
إن السمع والبصر لا يؤديان مهمتهما الحقيقية في  
رصد الوقائع التاريخية إلا إذا اتصلتا بعمق الذات ،  
فَنَقَدَ النور منهما إليها ، أما إذا أظلمت الأعماق فلا  
نفع يُؤْمَل حينئذ من سمع ، أو يُرْتَجَى من بصر !!  
فماذا إذن تكون تلك المهمة المنوطة بتلك  
الذات حين ينفذ إليها نور المعرفة ؟

هنا يكون الامتداد نحو العمق ، أو « النظر » ، هو  
مهمتها ، وَمَا أَجْلُهَا من مهمة !!

والأمر اللافت للاهتمام في هذا الصدد أن  
« النظر » - في القرآن الكريم - مُوجَّهٌ نحو  
« الكيفية » التي انتهت بها الوقائع ، وآلت إليها  
الأحداث ( قل سيروا في الأرض فانظروا كيف  
كان عاقبة المكذبين ) ( أو لم يسيروا في الأرض  
فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ) .

وإذا تأملنا مَلِيًّا هذا « التكيف » لوجدنا أنه  
لا يُمَ إلا بمقولتين عقليتين أساسيتين هما مقولة  
« السبية » من جهة ، ومقولة « القيمة » من  
جهة أخرى .

ولا مرية في أنه لا سبيل إلى استبعاد البحث  
عن السبب أو القيمة ، ما دامت الذات بأسرها -  
بقواها الظاهرة وعمقها الباطن - هي التي تتولى  
أمر « السير » ؛ فعندما يكون السير منوطاً بالذات  
بأسرها يصبح الحديث عن السبب أو القيمة أمراً  
لا محيض عنه .



الاقتصادي ، وحلّلوا هذا الأساس باستخدام  
التصورات التي تقدمها نظريتي ، وبوساطتها  
فقط - وليس غيرها - تستطيعون الاهتداء إلى  
المسائل الرئيسية ( ١ ) .

فهل يستطيع الإنسان - بما هو إنسان - أن  
يصل إلى الأساس الأقصى في كل أحداث التاريخ ؟  
هل يستطيع ذلك ، وهو طرف في تلك الأحداث  
مشتبك في خيوطها فعلا وانفعالا ، إيجاباً  
وسلباً ( ٢ ) .

وين هؤلاء وأولئك يتوسط كولينجود مُدلياً  
بوجهة نظر خليفة بالقبول ، فهو يرفض منذ البداية  
أن يكون التاريخ قاصراً على سرد الوقائع فقط . بل  
لا بد من البحث عن « الفكرة التي تكون الوقائع  
تعبيراً عنها » ، وحين تُكشَفُ « الفكرة » التي  
تبعث على الواقعة ففي هذا الكفاية كل الكفاية ،  
وليس ثمة داع بعدئذ إلى البحث عن أسباب  
أخرى ( ٣ ) .

ويتابع كولينجود حديثه قائلاً : « وليس معنى  
ذلك أن لفظ السبب يجب استبعاده من محيط  
التاريخ ، ولكن معناه استعماله في معنى خاص ؛  
فإذا تساءل مؤرخ : لماذا طعن بروتس قيصر ؟  
فإنه يقصد : ما هو تفكير بروتس الذي حدا به إلى  
طعن قيصر ، أي إلى الفكرة القائمة في ذهنه ،  
وليس هذا بشيء يختلف عن الواقعة ذاتها ، وإنما  
هو الناحية الداخلية لها » ( ٤ ) .

إن الموجود البشري لم ينفك يوماً عن السؤال  
عن « السبب » في عظيم الأمور وحقيرها ، ولم  
ينفك يوماً عن « تقويم » ما يحيط به من أشياء ،  
وما يمرُّ به من أحداث ؛ ولعله بهاتين الخصيصتين  
قد انفرد وتميّز ؛ بل لعله بغير هاتين الخصيصتين  
يتحول إلى « شيء » من الأشياء ، لا يفترق عن  
سائرهما في قليل أو كثير .

( ٦ )

هل من المشروع استخدام مقولة السببية في  
البحث التاريخي ؟

فأما أولئك الذين ينظرون إلى التاريخ على أنه  
سلسلة في الوقائع المثيرة فيرون أن لا مدعاة للبحث  
عن الأسباب ، طالما كانت مكونة في الضمائر ،  
مغيبة عن العيون .

أما أولئك الذين يفرضون على التاريخ أن يسير  
حسباً يدعون ، وعلى الأساس الذي يزعمون ،  
فإنهم يردون الجليل والدقيق من أحداث التاريخ إلى  
ذلك الأساس المزعوم ، ويجعلونه السبب الأقصى  
وراء كل الأسباب .

وهكذا فعَل ماركس والماركسيون ، فهم  
يدعون أن الأساس الاقتصادي هو التفسير الوحيد  
لأحداث التاريخ ، والسبب الفعال وراء وقائعه ،  
ونستطيع هنا أن نشارك « وولتس » في تصوره  
لماركس يرفع عقيرته منتفضاً ( لِفْهَم أية عملية  
خاصة بالتفسير التاريخي انتهوا جيداً إلى الأساس

( ٣ ) كولينجود : فكرة التاريخ ص ٣٧٥ .

( ٤ ) المصدر السابق : ص ٣٧٦ .

( ١ ) وولتس : المصدر السابق ص ٢١٧ .

( ٢ ) لقد حاولت الرد على الماركسية من الوجهة المنهجية في بحث  
مستقبل معد للنشر إن شاء الله .



القرآني بصدوره من مصدر أعظم إحاطة وأوسع علماً يستطيع أن يتأدى في التنقيب عن الأسباب القصوى للواقعة التاريخية ، حينئذ تنكشف الواقعة انكشافاً تاماً ، ويسطع عليها سناً باهر ، ينير من جوانبها ما كان خافياً مجهولاً .

وإذا كان كولنجوود قد ضرب المثل بطعنة بروتس لقيصر ، فإننا نضرب المثل على تميز التفسير القرآني وتفرد بضرمة موسى عليه السلام لأحد المصريين ؛ وذلك حين استغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه « فوكزه موسى فقضى عليه ، قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين » .

لقد أحاط بهذه الواقعة التاريخية من الأسباب القرية والدوافع المباشرة مافيه مقنع للمؤرخ الإنساني لو وَقَفَ عندها واكتفى بها ، ولا حاجة به بعدئذ إلى البحث عما وراءها من الأسباب القصية والدوافع البعيدة .

فهنالك استجابة موسى لصرخة رجل من بني جلدته ، أو ما يمكن أن يدعي « بالدافع القومي » ، وهنالك دافع الحمية والنجدة والاستجابة للاستصراخ والاستغاثة ، أو ما يمكن أن يسمى « نزوعاً فردياً » ، وكلا السبيين لو أورده لنا مؤرخ بشري لَمَا كان لنا أن نرفضه منه ، لأن كلاهما صحيح في نطاق معين .

لكن النبأ القرآني يورد لنا السبيين ولا يغفلهما ، ثم يعلو فوقهما ، ويتأدى في كشف ما وراءهما ( قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين ) فإذا بالواقعة وقد انكشفت لنا أسبابها جميعاً ، الدانية منها والقاصية ، وإذا بها تخرج من

فما يقصد إليه كولنجوود هو أن لا نغمد أبصارنا إلى ما وراء السبب القريب الذي سبق حدوث الواقعة مباشرة ، وأن لا نسترسل في التنقيب عما وراءه من أسباب ، ومن الحق أن هذا الذي يقصد إليه كولنجوود هو ما تستطيع قدرة المؤرخ - بله الإنسان . أن تصل إليه ، ويتكلف المؤرخ الإنسان شططا من الأمر لو أعنت نفسه في محاولة الغوص إلى ما وراء ذلك السبب القريب ، أو شَقَّ عليها بالاسترسال فيما يسبقه من أسباب ؛ إن هذا لتَقْرِيرٌ متواضع ومنهجي لقدرة الإنسان على التفسير ، دون غمطٍ أو إدعاء .

أما حين يُوظَّف النبأ القرآني مقولة السببية في سبيل الكشف عن جوهر الواقعة التاريخية فإنه يستقصى البواعث حتى نهايتها ، ويتتبع الأسباب حتى أقاصيها ، دون أن يكتفي بالقريب المباشر منها ويتوقف عنده .

فقد تبعث الواقعة التاريخية من يشاهدها إلى التماذي في سلسلة الأسباب عوداً إلى الآماد القصية من ماضي سحيق ، أو عوداً القهقري إلى بداية الخلق الأولى ( قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ) كما قد تنطلق بنا إلى قطاعات واسعة من الأمم المختلفة الزمان والمتباعدة المكان ، فنجد أنفسنا بإزاء مدى واسع أيضاً من المقارنة والموازنة ( ألقم سيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ) .

وفي هذا الصدد يختلف التفسير القرآني للتاريخ عن أي تفسير إنساني له اختلافاً يَبِينُ . فالتفسير



موازين القسط والعدل ، وإنه - أيضا - لقي القلب من الإنسان يرتفع صوت الضمير الحى والوجدان الواعي ، ناطقاً بجمال العدل وقبح الظلم ؛ إذن فكل طغيان على هذه الموازين أو خيف عليها لا يترك سدى ؛ بل يكون له - لا مناص - عاقبه المشهودة ( والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان ) .

وإدراك القيم والعثور عليها يستلزم رؤية شاملة للصورة المثالية النموذجية التي ينبغي أن يكون عليها الكون ، والإنسان معاً ؛ بحيث لا تتحطم تلك الصورة وتتهوى تحت أقدام الإنسان ، وهو يمارس الفعل ، مزهواً به .

للإنسان أن يفتت الجلاميد الصم ، وأن ينحت من الجبال قصورا فارهة ، وأن يبلغ من آماذ القوة المادية ما استطاع ، ولكن بشرط واحد ، هو أن يرمى موازين الحق ، وأن لا يطغى في الأرض فينشر فيها الفساد بشتى ضروبه ومختلف صنوفه ؛ فحينذاك لا تغني عنه القوة الساحقة أو القصور المنيقة شيئا ، فالعذاب آتئذ واقع ماله من دافع . إنه إذا أنزل الطغيان والفساد بساحة قوم حلّ معهما القبح حيث يحلّان . فخلع من الكون والإنسان صورتها الجمالية المثلى ، ثم خلع عليهما رداءه الشائه ؛ فالعدل والجمال مؤتلفان متساوقان على أى نحو من الأنحاء ( ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد . التي لم يخلق مثلها في البلاد . وثمود الذين جابوا الصخر بالواد . وفرعون ذي الأوتاد . الذين طغوا في البلاد . فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب ) .

نطاقها المحدود إلى أبعاد أكثر شمولاً وأعمق تأثيراً ، فتتصل بالسبب الأول في إثارة الانحرافات في مسيرة البشرية ، وهى غواية الشيطان وأحاييله ، وإضلاله عن النهج القويم .

( ٧ )

ولا تظنن أن التماذي في سلسلة الأسباب والمسببات حتى نهايتها القصوى - على جلاله وعظمته - هو أمر مقصور لذاته في النبأ القرآني ؛ بل هو بمثابة ضوء ساطع يكشف أمام الإنسانية تأثير العوامل والقيم الروحية والأخلاقية في قيام الحضارات وانهارها .

فالتاريخ - في القرآن الكريم - ليس مجرد وقائع محضة ، غفلاً من وجهة النظر الروحية والأخلاقية ، وإنما هو « وقائع » ملتحمة « بالقيم » ، أو إن شئت قلت : قيم متجسدة في وقائع ، ولا يمكن رؤية إحداهما بمعزل عن الأخرى .

إن « القيمة » - في النبأ القرآني - ليست « هامشا على » الواقعة ، بل هى سبب الواقعة المباشر ؛ لكن الوقائع مشهودة بالعيون الباصرة ، أما القيم فليست كلاً مُباحاً يناله كل ذي عينين ، ومن أجل ذلك فإن إدراكها والعثور عليها يستلزمان ضرباً من الجهد المبذول ، والفطنة واللماحة النافذتين .

فإدراك « القيم » والعثور عليها يستلزم رؤية شاملة لمبادئ الكون القصوى وغاياته الجوهرية ، يستلزم إدراكا للحق الساري في الكائنات ؛ إنه لقي القلب من هذه الأكوام اللانهائية تنتصب



إن النبأ القرآني - وقد حدد مهمته منذ بدايته بأنه « هدى » - لا يقدم لنا تاريخاً من أجل التاريخ ؛ بل يقدم لنا تاريخاً من أجل الإنسان ؛ فهو « هدى » للإنسان الحق ، الواعي بحقائق الكون ، والحق والعدل المتميزين بأوصاله والسايرين في كيانه ؛ ذلك الإنسان المستشرف دوماً ، المشرب أبداً ، المتطلع إلى عالم مثالي يسود فيه الخير ، ويتحقق فيه العدل ، وإلى تشكيل أجيال بشرية مستقبلية أعمق فهما لدور الإنسان في الكون .

أما أولئك الذين يشيخون بوجههم عن درس التاريخ ، ويتعامون ، عن عبرته ، فإن النبأ القرآني بالنسبة لهم « إنذار » و « بلاغ » .

« إنذار » بأن السنة الإلهية في جبرية الجزاء وحتمية العقابة واحدة لا يعترها تبدل أو تغير ؛ فعليهم أن يتوقعوا مصيرهم في ضوء ما تقدم أيديهم .

« وبلاغ » لهم بأن يختاروا أفعالهم عن وعي وتبصر ، فالمسئولية على كواهلهم وحدهم ، لن تضيع هباءً ، ولن تذهب سدى ( كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا ، من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ، ومن ضل فإنما يضل عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ) .

د . محمد عبد الفضيل القوصي

وإدراك القيم والعثور عليها يستلزم إدراكا يقينياً لمسئولية الإنسانية تجاه أفعالها ؛ فلا شيء يذهب في الفراغ ، ولا شيء أيضا يحدث بالصدفة أو الاتفاق ، وما يحق بالبشر من جزاء أو عقوبة فإنما هو عاقبة لما قدمت أيديهم ( فكلا أخذنا بذنبه . فمنهم من أرسلنا عليه حاصبا . ومنهم من أخذته الصيحة . ومنهم من خسفنا به الأرض . ومنهم من أغرقنا . وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ) .

بهذه المقولات الأساسية مجمعة يحق للنبأ القرآني أن يكون « بياناً للناس » ، و « عبرة لأولى الألباب » ، و « هدى وموعظة للمتقين » .

إن المصير الشامل للإنسانية أمر كبير الأهمية عظيم الخطر ، بل ليس ثمة شيء أكبر منه أهمية وأعظم خطراً ، فإذا كان التاريخ - كما يقرر كولنجوود بحق - هو علم الإنسان <sup>(١)</sup> . فماذا نتخيل للتاريخ الحق من وظيفة أكثر سمواً من إسهامه في تنوير هذا المصير وإضاءة مسالكه ؟ وماذا يبقى للتاريخ الحق من مهمة في حياة البشر إن لم يُكرَّس من أجل إنسانية أعمق ارتباطاً بصانعها الحكيم ، وأكثر تحقيقاً لهويَّتها الخاصة وذاتيتها المتميزة باعتبارها أكرم ما خلق الخالق من كائنات ؟ .

(١) كولنجوود : المصدر السابق ص ٣٦٣ وما يليها .